الأخطاء النحوية لدى طلبة كلية القانون

م.م. رياض هاتف عبيد
جامعة بابل /كلية الدراسات القرآنية

ملخص البحث :

تعد اللغة من أهم خصائص الإنسان ، إذ ميزته عن غيره من الحيوان ، زيادة على ما تمثله من رمز لقومية الأمم وأداة لرقيها ومصدر لوحدتها ، لذا فالاهتمام بها يعد جزءً من الاهتمام بشخصية الأمة الناطقة بها ،إذا كان ما سبق جزء من مكانة أي لغة من لغات العالم ، فما مكانة لغة الوحي ولغة القران الكريم ولغة أهل الجنة التي نزلت بها أعظم الشرائع السماوية اللغة العربية ، فالاهتمام باللغة العربية يعد تكليفا شرعيا وعقليا للمعنيين بها ، وما قول الباري عزَ وجلَ (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)* ،إلا مصداقا لهذا التكليفولا يخفى على أحد أن المتخرج من كلية القانون سيعتمد اللغة في عمله سواء أكان العمل مشافهة أم كتابة ، لذا لابد من دراسته للغة العربية بفروعها المختلفة إلا انه لا يدرسها إلا سنة واحدة ، فهل سنة واحدة تكفي لمدَ القانوني بما يحتاجه في مجال تخصصه من هنا تتجلى أهمية البحث الحالي وقد اختار الباحث كلية القانون مجالا لبحثه الموسوم (الأخطاء النحوية لدى طلبة كلية القانون) ،لان النص القانوني ينبغي أن تكون صياغته سليمة ليفهم التشريع منه بقصدية تامة ووضوح وأي خطأ سيخل بمعنى النص ، ومما لاشك فيه أن الخطأ النحوي يخل بالمعنى زيادة على أن هنالك الكثير من الأحكام مأخوذة من القران الكريم وأحاديث النبي (صلى الله عليه واله) وقد اختار الباحث عينة بصورة عشوائية بلغت (50) من الطلبة وزع عليهم دفاتر التدريب، وطلب منهم تحريك أواخر الكلمات بالعلامات الإعرابية المناسبة ، ومن ثم فرز الباحث الأخطاء النحوية لدى الطلبة (عينة البحث) ، فوجد غزارة في الخطأ النحوي إذ بلغ مجموع تكرارات الأخطاء (2708) خطا نحويا ، وبذلك يكون متوسط الأخطاء (54,16) ، فقد تبوأ موضوع الممنوع من الصرف المرتبة الأولى بالنسبة إلى تكرارات الأخطاء ،إذ بلغ مجموع تكراراته (350) تكرارا بنسبة مئوية مقدارها(12,92) في حين كان الفعل المضارع المرفوع في المرتبة الأخيرة حيث بلغ مجموع تكراراته (10) تكرارا بنسبة مئوية مقدارها(0,36)

* سورة الحجر : الآية العاشرة.

وقد كانت أعلى نسبة للمخطئين في موضوع (نائب الفاعل) إذ بلغت (86%) ، حيث اخطأ فيه (43) من الطلبة ، وكانت اقل نسبة للمخطئين في موضوع (فعل الأمر المعتل الآخر) ، حيث بلغت (0,04) فقد اخطأ فيه طالبان فقط .

وفي ضوء نتائج البحث توصل الباحث إلى أن الطلبة غير قادرين على توظيف القواعد النحوية في أثناء الاستعمال ، وأوصى بضرورة التركيز على الموضوعات النحوية التي اخطأ فيها الطلبة وتدريس اللغة العربية مدة لاتقل عن ثلاث سنوات ،وأوصى الباحث إجراء دراسة لتقويم تدريس اللغة العربية في كلية القانون .

الفصل الأول :

أولا :أهمية البحث والحاجة إليه :

تعد اللغة سجل الإنسان في جميع العلوم التي نقلها خلال مسيرته من جيل إلى آخر فهي تحمل ما عند الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة فتصون بذلك تراث الأمم من الضياع والاندثار (12 : ص18) ، ويرى علماء النفس أن اللغة جوهر التفكير من حيث أن التفكير عملية ذهنية لا يمكن أن تتم من دون استخدام ألفاظ دالة على المعاني المقصودة وهذا يعني "إن التفكير هو كلام نفسي والكلام تفكير جهري" (15 :ص :115) ،ومن وظائف اللغة الاجتماعية التفاهم والتعبير والاتصال بالآخرين ، ومن وظائفها النفسية خلق اللغة في نفوس السامعين استجابات انفعالية وفكرية ، فالمتحدث حين يريد إشاعة رأي أو فكرة فانه يعتمد اللغة ليؤثر في المخاطبين ويستميلهم ويحملهم على مشاركته في رأيه فاللغة هي وسيلة الإقناع والتأثير(14:ص : 8-9).

واللغة العربية من اللغات الحية التي أثبتت مكانتها ومنزلتها ببقائها شامخة بتعاقب الدهر عليها ، ويكفيها عزة وفخرا أنها لغة القران الكريم ، وما تتماز به من "مرونة واتساع ووفرة في الكلام واطراد في القياس وتنوع في الأساليب وعذوبة في المنطق" (7 : ص : 40) ، يجعلها في صدارة اللغات التي تنمي قابليات المتعلمين ومدركاتهم العلمية وتوسع آفاقهم الثقافية وتصقل مواهبهم وتساعدهم على التفكير والإبداع . (6 : ص : 56).

استنادا إلى ما تقدم فاللغة ضرورية لكل العلوم وبالأخص لدارسي القانون فلا يخفى على احد أن خريجي كلية القانون لا يعملون إلا من خلال اللغة مشافهة وكتابة هذا من جانب ومن جانب آخر ما أسلفناه من أن اللغة هي وسيلة الإقناع والتأثير وعملهم يستوجب إقناع الآخرين وحملهم على مشاركتهم لآرائهم القانونية .(عند الإعداد لمشروع قانون فصياغته ينبغي أن تنماز بالدقة الفنية بعيدة عن الحشو والتعقيد متضمنة لصيغ العموم كلما كانت شمولية الأحكام مقصودة خالية من القيود غير المعتبرة في الأحكام واضحة في النص على القيود المعتبرة في الأحكام التي تحتم على القاضي أن يطبق حكما مخالفا للحكم الوارد في النص كلما تخلف القيد المعتبر فيه وكل ذلك يتطلب أن يكون أعضاء لجنة إعداد المشروع ملمين بقواعد أصول الفقه) .(9 : ص : 5) ،العبارة السابقة مقتبسة من احد الكتب المنهجية في كلية القانون وهنا اطرح

التساؤل الآتي : ألا تتطلب الأمور التي ذكرها الدكتور مصطفى الزلمي أن تكون اللجنة متمكنة في قدراتها اللغوية سواء أكان الأمر عند قراءة النصوص القانونية أم عند كتابة مشاريع القوانين من هنا تتجلى أهمية البحث الحالي فالغلط اللغوي يؤثر في دلالة النص القانوني مما يجعل معنى النص غامضا أو مفهوما بشكل معكوس للمعنى المطلوب ، وخصوصا إذا عرفنا أن الطالب في كلية القانون لا يدرس اللغة العربية إلا سنة واحدة ، فهل هذه السنة تكفي للحد من ظاهرة الأغلاط اللغوية ، هذا ما سنعرفه من خلال إجراءات البحث الحالي .

ثانيا : هدف البحث :

يرمي البحث الحالي إلى تشخيص الأخطاء النحوية التي يقع فيها طلبة كلية القانون في جامعة بابل من خلال الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما هي الموضوعات النحوية التي يخطئ فيها طلبة الصف الرابع في كلية القانون؟

2- ما هي نسبة المخطئين من طلبة الصف الرابع في كلية القانون في كل موضوع نحوي من الموضوعات التي تتضمنها أداة البحث

ثالثا : حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بما يأتي:

1- طلبة الصف الرابع في كلية القانون جامعة با بل للعام الدراسي 2007-2008.

2- الأخطاء النحوية التي يقع فيها طلبة الصف الرابع في كلية القانون .

3- دفاتر الطلبة التي أعدوها خلال فترة التدريب.

رابعا : تعريف المصطلحات:

1- النحو :

1- قال أبو علي الفارسي النحو (علم بالمقاييس المستنبطة عن استقراء كلام العرب) (13 : ص :163).

ب- قال ابن جني النحو (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغير كالتثنية والجمع..... وغير ذلك ليلحق من ليس أهل العربية بأهلها من فصاحة فينطق بها وان لم يكن منهم) (1 : ص : 34) .

2- قال ابن الناظم النحو (عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أعني أحكام الكلم في ذواتها أو في ما يعرض لها بالتركيب لتأدية اصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم المعاني في كلامهم وفي الحذر عليه) (2 :ص : 18) .

التعريف الإجرائي للنحو هو التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات نتيجة العوامل اللفظية والمعنوية.

2- الخطأ النحوي :

أ- عرفه الدليمي بأنه :(الخطأ بعلامات الأعراب وعلامات البناء سواء أكانت تلك العلامات حروفا أم حركات) ، (8 : ص : 27)

3- عرفه الجبوري بأنه :(ما يقع فيه عينة البحث من خطا في الحركات الإعرابية) (5 : ص ك 29) .

4- عرفته رغد بأنه : (كل خطا يحصل في آخر الكلمة على غير القاعدة النحوية الصحيحة) . (4 : ص : 32) .

التعريف الإجرائي للخطأ النحوي : هو وضع علامة إعرابية من الطالب منافية للقاعدة النحوية بما يخل في المعنى المقصود من النص .

هدف البحث :

يرمي البحث الحالي إلى تشخيص الأخطاء النحوية التي يقع فيها طلبة كلية القانون في جامعة بابل من خلال الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما هي الموضوعات النحوية التي يخطئ فيها طلبة الصف الرابع في كلية القانون؟

2- ما هي نسبة المخطئين من طلبة الصف الرابع في كلية القانون في كل موضوع نحوي من الموضوعات التي تتضمنها أداة البحث ؟

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بما يأتي:

1- طلبة الصف الرابع في كلية القانون جامعة با بل للعام الدراسي 2007-2008.

2- الأخطاء النحوية التي يقع فيها طلبة الصف الرابع في كلية القانون .

3- دفاتر الطلبة التي أعدوها خلال فترة التدريب.

تعريف المصطلحات:

أولا : النحو :

1- قال أبو علي الفارسي النحو (علم بالمقاييس المستنبطة عن استقراء كلام العرب) (13 : ص :163).

2- قال ابن جني النحو (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغير كالتثنية والجمع..... وغير ذلك ليلحق من ليس أهل العربية بأهلها من فصاحة فينطق بها وان لم يكن منهم) (1 : ص : 34) .

3- قال ابن الناظم النحو (عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أعني أحكام الكلم في ذواتها أو في ما يعرض لها بالتركيب لتأدية اصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم المعاني في كلامهم وفي الحذر عليه) (2 :ص : 18) .

التعريف الإجرائي للنحو هو التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات نتيجة العوامل اللفظية والمعنوية.

ثانيا :الخطأ النحوي :

1- عرفه الدليمي بأنه :(الخطأ بعلامات الأعراب وعلامات البناء سواء أكانت تلك العلامات حروفا أم حركات) ، (8 : ص : 27)

2- عرفه الجبوري بأنه :(ما يقع فيه عينة البحث من خطا في الحركات الإعرابية) (5 : ص ك 29) .

3- عرفته رغد بأنه : (كل خطا يحصل في آخر الكلمة على غير القاعدة النحوية الصحيحة) . (4 : ص : 32) .

التعريف الإجرائي للخطأ النحوي : هو وضع علامة إعرابية من الطالب منافية للقاعدة النحوية بما يخل في المعنى المقصود من النص .

الفصل الثاني

دراسات سابقة:

1- دراسة السعدي 2001 :

أجريت هذه الدراسة في جامعة بابل / كلية التربية ، سنة 2001 ، وكانت تهدف إلى تعرف الأخطاء النحوية التي يقع فيها طلبة أقسام اللغة العربية في أثناء القراءة وقد بلغت عينة الدراسة (144) طالبا وطالبة من المجتمع الأصلي البالغ (577) طالبا وطالبة .

استخدم الباحث نصا قرآنيا بوصفه أداة لبحثه وبعد تطبيق الأداة وجد أن الطلبة اخطؤوا في عشرين موضوعا نحويا جاء المفعول به في المرتبة الأولى في مجموع تكرارات الأخطاء البالغة (947) تكرارا بنسبة مئوية مقدارها (18،789%) من مجموع التكرارات ، في حين حصل موضوع المفعول معه على المرتبة الأخيرة من تكرارات الأخطاء إذ بلغت (18) تكرارا بنسبة مئوية مقدارها (0,357%) ووجد الباحث أن أعلى نسبة للمخطئين جاءت في موضوع الفعل المضارع المرفوع آذ بلغت (99،305%) وكان عدد المخطئين (143) أي إن أفراد العينة جميعهم باستثناء واحد لم يخطا فيه وكانت اقل نسبة للمخطئين في موضوع المفعول به إذ بلغت (12،500%) وكان عدد المخطئين (18) طالبا وطالبة .وقد أشار الباحث إلى أن الطلبة يقعون في أخطاء نحويه لا تليق بمكانتهم وأنهم غير قادرين على توظيف القواعد النحوية التي يدرسونها بشكل صحيح في أثناء قراءاتهم وأوصى بضرورة التشديد على الموضوعات النحوية التي اخطأ فيها الطلبة . (السعدي احمد حسين حسن ، الأخطاء النحوية فيما يقرؤه ، طلبة قسم اللغة العربية في كليات التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، 2001).

2- دراسة الجبورية 2002 :

أجريت هذه الدراسة في جامعة بابل للعام الدراسي 2002 و قد رمت إلى تشخيص الأخطاء اللفظية التي يقع فيها مدرسو اللغة العربية عند حديثهم في أثناء تدريس اللغة العربية بفروعها المختلفة وتحليلها بحسب مجالاتها وموضوعاتها .

بلغت عينة الدراسة (31) مدرسة متوسطة وثانوية وقد حددت نسبة (20 %) من مجموع المدارس لتكون عينة ممثلة للمجتمع الأصلي البالغ (153) مدرسة متوسطة وثانوية وقد مثل مدرسو اللغة العربية جميعهم في هذه المدارس عينة البحث وكان عددهم (104) مدرسين ومدرسات ، وقد استخدمت الباحثة التسجيل الصوتي أداة للدراسة وبعد تسجيل حديث المدرسين على أشرطة التسجيل قامت بتحويله إلى حديث مكتوب على ورق أعدت لهذا الغرض. توصلت الدراسة إلى أن مدرسي اللغة العربية ومدرساتها قد انحصرت أخطاؤهم في (19) موضوعا نحويا تبوأ موضوع المجرور بالإضافة المرتبة الأولى من مجموع تكرارات الأخطاء إذ بلغت (240) وشكل هذا العدد نسبة مقدارها (21,680%) من مجموع تكرارات الأخطاء البالغة (1107) فيما تبوأ فعل الأمر المرتبة الأخيرة من مجموع تكرارات الأخطاء إذ بلغت تكرارات الأخطاء تكرارا واحد فقط ويشكل هذا العدد نسبة مقدارها (0,090%) وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بالتشديد على الموضوعات النحوية التي وقع فيها المدرسون في أخطاء نحوية وقد أوصت بإجراء عدد من الدراسات على عينات أخر في مراحل أخر استكمالاً لهذا البحث.(الجبورية ، رغد سلمان علوان ،

الأخطاء اللفظية فيما يتحدث به مدرسوا اللغة العربية في المدارس المتوسطة والثانوية دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، 2002).

موازنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية :

1- هدفت الدراسة الحالية إلى تعرف الأخطاء النحوية لدى طلبة كلية القانون وقد اتفقت مع الدراسات السابقة في موضوع الأخطاء النحوية ولكن اختلفت معها في مجتمع البحث إذ اعتمدت دراسة السعدي طلبة أقسام اللغة العربية في كليات التربية عينة لدراسته واعتمدت دراسة الجبورية على مدارس اللغة العربية عينة لها بينما اعتمدت الدراسة الحالية طلبة كلية القانون.

2- بلغت عينة الدراسة الحالية (50) طالبا وطالبة بينما كان حجم العينة في دراسة السعدي (144) طالبا وطالبة وحجم العينة لدراسة الجبورية (104) .

3- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الوسائل الإحصائية .

4- أجريت هذه الدراسة في جامعة بابل للعام الدراسي (2007-2008) بينما أجريت دراسة السعدي في العام (2000-2001) ودراسة الجبورية في العام (2002-2003).

5- كان مجتمع البحث في الدراسة الحالية ممثلا بطلبة جامعة بابل /كلية القانون وهم غير متخصصين في اللغة العربية بينما كان مجتمع البحث في الدراستين السابقتين ممثلا من المتخصصين في اللغة العربية سواء أكانوا طلبة في أقسام اللغة العربية أم مدرسي اللغة العربية .

6- توصلت الدراسة الحالية إلى أن الطلبة في كلية القانون قد وقعوا في أخطاء نحوية كثيرة جدا تبوأ موضوع نائب الفاعل الصدارة فيها إذ بلغ عدد المخطئين فيه (43) طالبا وطالبة من العينة البالغة (50) طالبا وطالبة وآخر موضوع هو فعل الأمر المعتل الآخر إذ اخطأ فيه طالبان فقط أما دراسة السعدي فقد كان موضوع الفعل المضارع المرفوع أعلى مرتبة إذ أخطا فيه (143) من الطلبة والمفعول معه أدنى مرتبة إذ أخطا فيه(18) من الطلبة أما دراسة الجبورية فقد كانت أعلى مرتبة لموضوع المفعول به إذ أخطا فيه (81) مدرسا وأدنى مرتبة لفعل الأمر الذي أخطا فيه مدرسا واحدا.

7- استعمل الباحث دفاتر التدريب أداة لبحثه بينما استعملت الدراستان السابقتان أدوات أخرى فالسعدي استعمل نصا قرآنيا والجبورية استعملت التسجيل الصوتي.

الفصل الثالث : إجراءات البحث

أولا : مجتمع البحث :

يتمثل مجتمع البحث الحالي بطلبة الصف الرابع في جامعة بابل / كلية القانون وقد زار الباحث الكلية الموما إليها لتعرف أعداد الطلبة في الصف الرابع ووجد أن عددهم (200) طالب وطالبة للدراسة الصباحية فقط .

ثانيا: عينة البحث:

حدد الباحث نسبة (25%) من العدد الكلي لطلبة الصف الرابع عينة أساسية لبحثة وقد بلغ عددهم (50) من الطلبة .

ثالثا: أداة البحث:

لما كان هدف البحث الحالي تعرف الأخطاء النحوية لدى طلبة كلية القانون لذا لابد من أداة تسهم في تمكين الباحث من تعرف هذه الأخطاء لذا زار الباحث كلية القانون والتقى بمجموعة من تدريسي الصف الرابع لتعرف إمكانية اختيار أداة للبحث وقد أشار التدريسيون إلى دعاوى قانونية يكتبها الطلبة في المحاكم أثناء فترة التدريب الصيفي .

وقد عرض الباحث هذا الأمر على مجموعة من المتخصصين في مجال العلوم التربوية وكان لديهم تساؤل بخصوص الدعاوى كونها لا تحتوي على علامات إعرابية وأجاب الباحث بإعطاء

هذه الدعاوى للطلبة لوضع العلامات الإعرابية التي يرونها مناسبة لموقع الكلمة الإعرابي ووجد الباحث قبولا لهذا الرأي وعده صدقا ظاهريا للأداة .

رابعا: ثبات الأداة:

قبل التطبيق النهائي للأداة اختار الباحث بصورة عشوائية (20) من الطلبة وأعطاهم الدعاوى القانونية التي كتبوها لوضع العلامات الاعرابية المناسبة على اواخر الكلمات وبعد فرز الأخطاء النحوية أعاد عليهم الدعاوى لوضع العلامات الاعرابية بعد فترة أسبوعين ، إذ تعد هذه الفترةفترة ملائمة ، (3: ص : 239) ، وقد أعطى الباحث كل كلمة حركت بعلامة إعرابية منافية للقاعدة النحوية (صفرا) وقد اعتمد الباحث (100) كلمة لكل طالب لإعطاء الدرجات وبعد أن سجل الباحث درجات كل طالب في المرة الأولى والثانية استخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج الثبات وقد بلغ معامل الثبات (72%) ويعد معامل الثبات جيدا لأنه أعلى من (67%) الذي عدته الأدبيات التربوية جيدا. (11 : ص : 314)

خامسا: التطبيق النهائي للأداة :

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها والمعوقات التي قد تحصل عند تطبيقها على العينة الأساسية وزع الباحث الدعاوى على عينة البحث وطلب منهم وضع العلامات الاعرابية المناسبة على آخر كل كلمة وقد أعطاهم الوقت الكافي لذلك ، ثم جمع الدعاوى لفرز الأخطاء .

سادسا: تحديد الموضوعات النحوية :

نظرا لسعة الموضوعات النحوية التي تضمنتها أداة البحث ركز الباحث على الموضوعات التي درسها الطالب في المرحلة الإعدادية والصف الأول لان الطلبة في كلية القانون غير متخصصين في اللغة العربية وهناك موضوعات لم يدرسوها لذا ركز الباحث على ما ألفه الطالب في أثناء سنوات الدراسة الثانوية وما درسه في الصف الأول من موضوعات نحوية ليتعرف على ما طرحه من تساؤل هل سنة واحدة تكفي لتعصم قلم طالب القانون إلى حد معقول من الخطأ .

سابعا: تصحيح الأخطاء:

صحح الباحث الأخطاء النحوية الواردة في الدعاوى القانونية بوضع خط تحت الخطأ النحوي الذي يخالف القاعدة النحوية الصحيحة ولغرض التأكد من ثبات التصحيح اختار الباحث (20) من دعاوى الطلبة اختارهم بصورة عشوائية وكان قد صحح أخطاءهم ثم طلب من احد* زملائه في الجامعة بتصحيح هذه الدعاوى علما أن الباحث أعطى درجة واحدة لكل كلمة حركت بصورة صحيحة وصفرا للكلمة المخطوءةوبعد أن سجل درجات كل طالب في عمليتي التصحيح الأولى والثانية استخدم معامل ارتباط بيرسون فوجد الثبات (0،95%)وهو ثبات عالي جدا.

ثامنا :الوسائل الإحصائية:

استخدم الباحث الوسائل الإحصائية آلاتية :

1- النسبة المئوية لإيجاد نسبة الأخطاء ونسبة المخطئين.

2- معامل ارتباط بيرسون .

*د.هاشمية حميد جعفر ،مدرسة مادة اللغة العربية العامة في كلية الفنون الجميلة .

الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها

أولا: عرض النتائج:

قام الباحث بالخطوات آلاتية:

1- فرز الأخطاء النحوية الواردة في الدعاوى القانونية للطلبة بحسب الموضوعات النحوية التي وردت فيها أخطاء وذلك بوضع تكرارا يمثل الخطاء النحوي الواحد تحت كل موضوع يرد فيه خطا ثم جمعت التكرارات التي مثلت الأخطاء النحوية الواردة في كل موضوع نحوي وقد وجد الباحث في ضوء نتائج الفرز ماياتي :

ا- أن مجموع تكرارات الأخطاء النحوية التي وقع فيها أفراد العينة بلغت (2708) واستنادا إلى ذلك فان متوسط أخطاء الطلبة .

ب- أن أكثر أفراد العينة أخطاء في الموضوعات النحوية كان مجموع تكرارات اخطائة (87)خطا واقل أفراد العينة في تلك الموضوعات كان مجموع اخطائة (35) خطا .

ت- انحصرت الأخطاء النحوية للطلبة في (25) موضوعا نحويا جاء موضوع المجرور بالإضافة بالمرتبة الأولى في مجموع تكرارات الأخطاء بينما جاء الفعل المضارع المرفوع بالمرتبة الأخيرة في ذلك والجدول (1) يبين الموضوعات النحوية التي أخطا فيها طلبة كلية القانون وتكرارات الأخطاء ونسبتها المئوية في كل موضوع نحوي مرتبة تنازليا.

جدول (1)

الموضوعات النحوية التي اخطأ فيها طلبة كلية القانون ومجموع تكراراتها ونسبتها المئوية

ت	الموضوعات النحوية	تكرارات الأخطاء	نسبة الأخطاء النحوية
-1	الممنوع من الصرف	350	12,92
-2	المجروربالاضافة	300	11,07%
-3	العطف	275	10,15%
-4	العدد	225	8,30%
-5	البدل	175	6,46%
-6	الحال	163	6,01%
-7	التمييز	152	5,61%
-8	المفعول معه	147	5,42%
-9	نائب الفاعل	143	5,28%
-10	النداء	138	5,09%
-11	اسم أن	128	4,72%
-12	خبر كان	100	3,69%
-13	المفعول به	75	2,76%
-14	الصفة	70	2,29%
-15	المفعول فيه	62	2,28%
-16	الفاعل	58	2,14%
-17	المبتدأ	45	1,66%
-18	الفعل المضارع المنصوب	40	1,47%
-19	الخبر	38	1,40%
-20	المفعول المطلق	35	1,40%
-21	المجرور بحرف الجر	32	1,18%
-22	فعل الأمر المعتل الأخر	25	0,92%
23	المفعول لأجله	20	0,73%
-24	الأفعال الخمسة	15	0,55%

-25	الفعل المضارع المرفوع	10	0,36%

المجموع /(2708)

2- تحديد نسبة المخطئين من الطلبة في لموضوعات النحوية :

أعطى الباحث جميع الأخطاء الواردة من الطالب الواحد في الموضوع النحوي تكرارا واحدا ثم حسبت نسبة المخطئين فكانت أعلى مرتبة لموضوع نائب الفاعل إذ بلغ عدد المخطيئن فيه (43) طالبا وطالبة من مجموع أفراد العينة البالغ عددهم (50) طالبا وطالبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (0,86) وقد تبوأ فعل الأمر أدنى مرتبة في ذلك إذ اخطأ فيه طالبان اثنان فقط من مجموع أفراد العينة وقد شكلا نسبة مئوية مقدارها (0,4) والجدول الثاني يبين ذلك:

جدول (2)

الموضوعات النحوية وأعداد المخطئين ونسبتهم المئوية

ت	الموضوعات النحوية	إعداد المخطئين	النسبة المئوية
-1	نائب الفاعل	43	86%
-2	العدد	40	80%
-3	العطف	39	78%
-4	البدل	39	78%
-5	المفعول به	30	60%
-6	الممنوع من الصرف	29	58%
-7	المجرور بالإضافة	27	54%
-8	الحال	25	50%
-9	التميز	24	48%
-10	خبر كان	23	46%
-11	اسم إن	23	46%
-12	النداء	20	40%
-13	المفعول لأجله	18	36%
-14	الفاعل	15	30%
15	الخبر	12	24%
-16	الفعل الضارع المنصوب	10	20%
-17	الأفعال الخمسة	9	18%
-18	الصفة	7	14%
-19	المفعول المطلق	5	10%
-20	المفعول معه	5	10%
-21	المجرور بحرف الجر	4	8%
-22	الفعل المضارع المرفوع	4	6%
-23	المفعول فيه	3	6%
-24	المبتدأ	3	6%

-25	فعل الأمر معتل الآخر	2	4%

ثانيا: تحليل النتائج :

1- نائب الفاعل :

تبوأ هذا الموضوع أعلى نسبة في عدد المخطئين إذ أخطا فيه (43) طالبا وطالبة من مجموع أفراد العينة البالغ عددهم (50) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (86%) وتعد هذه النسبة عالية جدا وتدل على وجود خلل كبير لدى طلبة كلية القانون في فهم القاعدة النحوية وتوظيفها في اثناء الكتابة إذ يتطلب نائب الفاعل فهما لأركان الجملة الفعلية أولا ثم بعد ذلك يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه وهذا يتطلب أيضا تغيير حركة الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره أو بضم أوله وفتح ما قبل آخرة ، والذي يراة الباحث أن بعض القضايا القانونية فيها الفاعل مجهول دائما أي هنالك كثرة في استعمال هذا الموضوع ولكن غياب القاعدة النحوية عن ذهن القانوني تجعله يقع بأخطاء نحوية وذلك بإبقاء نائب الفاعل منصوبا وحركته الرفع .

2- العدد:

جاء هذا الموضوع بالمرتبة الثانيه إذ اخطأ فيه (40) من الطلبة وقد شكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (80%) وتعد هذه النسبة عالية جدا والذي يراه الباحث أن السبب في هذه النسبة ترجع إلى عدم معرفة الطلبة بالقاعدة النحوية الخاصة بمطابقة الأعداد للمعدود ومخالفته تذكيرا وتأنيثا فالقاعدة النحوية تحتاج إلى فهم وممارسة دائمة حتى لا تنسى أما الطلبة في كلية القانون فقد ابتعدوا عن اللغة العربية وركزوا على الدروس القانونية ،هذا بالإضافة إلى الموقع الأعرابي للأعداد فلأعم الأغلب حركوها بالفتح حتى وان كان موقعها الرفع والذي يراه الباحث أن السبب في ذلك هو ظنهم أن الأعداد مبنية دائما على الفتح وهي معربة .

3- العطف والبدل :

جاء هذان الموضوعان بالمرتبة الثالثة فقد اخطأ فيهما (39) من الطلبة وقد شكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (78 %) وهي نسبة عالية جدا والسبب في ذلك بحسب مايراة الباحث قصور الطلبة في فهم القاعدة النحوية وتطبيقها في أثناء الكتابة اذ يعد هذان الموضوعان من التوابع التي تتبع غيرها في الحركة الإعرابية أما الطلبة فيحركونها دائما بالضم لظنهم أنها أسماء واقعة في بداية الكلام وكل اسم يبتدا به الكلام علامته الضم لأنه مرفوع ولا يركزون على ما بعد هذه الكلمات من جمل أو كلمات تكون تابعة لها فالاسم المعطوف تابع للمعطوف عليه والبدل تابع للمبدل منه في الحركة الإعرابية وقد يكون للفاصل الزمني اثر في نسيان القاعدة النحوية إذ أن آخر سنة درس فيها الطالب القواعد النحوية هي السنة الأولى في الجامعة ومدة ثلاث سنوات كبيرة خصوصا أن الطالب ألف الكتب القانونية خلال السنوات الاخرى وابتعد عن دراسة اللغة العربية .

4- المفعول به :

اخطأ في هذا الموضوع (30) طالبا وطالبة وقد شكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (60 %) وهي نسبة عالية والسبب في ذلك أن هذا الموضوع يحتاج إلى فهم لأركان الجملة الفعلية (الفعل والفاعل والمفعول به) ومعرفة للحركات الإعرابية لكل ركن من أركانها ولكن الطلبة لم يركزوا على ذلك بل وضعوا المفعول به في محل رفع دائما وموضعة النصب دائما وفي هذا اثر على معنى الجملة أو النص القانوني خصوصا إذ علمنا أن الفاعل هو من قام بالفعل والمفعول به من وقع علية فعل الفاعل فرفع المفعول به يعني جعله قائما بالفعل ولا اثر للفعل عليه مما يسبب غموضا في معنى النص الوارد فيه هذا الخطأ وفي القانون ينبغي إن يكون النص واضحا لا لبس فيه ولكن مثل هذا الخطأ يجعل المعنى غامضا لذا يجب التركيز على هذا الموضوع خلال السنوات المختلفة لكثرة استعماله لفظا وكتابة .

5 - الممنوع من الصرف :

اخطأ في هذا الموضوع (29) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (58%)وهي نسبة عالية إذ أكثر من نصف العينة اخطأ في هذا الموضوع والسبب في ذلك هو قلة معرفة الطالب بالأسماء والصفات الممنوعة من الصرف وقصوره في فهم القاعدة النحوية وتطبيقها عند الكتابة فالممنوع من الصرف لا تظهر علية من الحركات الإعرابية لا (الضمة والفتحة) أما

الطلبة فيولون الموقع الإعرابي الأهمية الكبرى متناسين العلامة الإعرابية التي ينبغي وضعها .

6 - **المجرور بالإضافة :**

جاء هذا الموضوع بالمرتبة السابعة فقد اخطأ فيه (27) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (54%) أي أكثر من نصف العينة اخطأ في هذا الموضوع والسبب في ذلك هو قصور فهم الطالب للمعارف والنكرات من الأسماء فالمجرور بالإضافة يتطلب فهما لسبب الإضافة فالمضاف نكرة يعرف بالمضاف إليه فتكون علامة المضاف الإعرابية بحسب موقعة من الجملة إما المضاف إليه فهو مجرور دائما أما الطلبة فلا يدركون أن المضاف والمضاف إليه مركب أضافي من كلمتين بل أنها بحسبانهم جزءا واحدا نعم هي كذلك في المعنى ولكنها في العلامة الإعرابية تختلف فالطلبة يضعون الحركة الإعرابية على المضاف إليه ويتركون المضاف .

7- **الحال :**

تبوأ هذا الموضوع المرتبة الثامنة ، فقد اخطأ فيه (25) من الطلبة ، ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (50 %) ، أي نصف العينة اخطأ في هذا الموضوع ، والسبب في ذلك بحسب رأي الباحث هو قلة معرفة الطلبة بمنصوبات الأسماء عموما وبالفضلة على وجه الخصوص، فالحال إذ حذف من الجملة لا يؤثر في معناها وهذا ما يجعل الطالب مترددا في وضع حركة إعرابية مناسبة لهذه الفضلة ، فتارة يحركها بالضم وأخرى بالكسروحركتة الإعرابية المناسبة الفتحة ، وقد يكون للعامل الزمني أثر في نسيان القاعدة النحوية وتوظيفها في أثناء الكتابة .

8- **التمييز:**

جاء هذا الموضوع في المرتبة التاسعة فقد اخطأ فيه (24) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسب مئوية مقدارها (48%) أي اقل من نصف الطلبة بقليل قد اخطؤوا في هذا الموضوع والسبب في ذلك هو قصور الطلبة في فهم القاعدة النحوية وتوظيفها في إثناء الكتابة خصوصا إذ علمنا أن التمييز فضلة وهو من منصوبات الأسماء وقد يكون مجرورا ب (من) ويأتي لإزالة غموض عن الفاعل لذا فالطلبة يعدونة تابعا للفاعل ويأخذ حركتة الإعرابية فيحركونه بالضم وحركتة الفتح أو الكسر .

9- خبر كان واسم إن:

جاء هذان الموضوعان بالمرتبة العاشرة فقد اخطأ فيهما (23) ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (46%)أي اقل من نصف الطلبة بقليل اخطأ فيهما والسبب في ذلك هو قصور الطلبة في فهم التغيرات اللفظية التي تطرأ على الكلمات فتؤثر في حركتها الأعرابية خصوصا إذ علمنا أن خبر كان واسم إن اصلهما في الغالب مبتدأ وخبر وعلامتهما الرفع ولكن بدخول كان أو أحدى أخواتها وكذلك إن أو أحدا أخواتها فانه تتغير الحركة الأعرابية ولكن الطلبة يبقونها على حالها وهي الضمة وعلامتها الأعرابية الفتحة لانهما منصوبان .

10- النداء :

اخطأ في هذا الموضوع (20) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (40%) أي أكثر من ثلث الطلبة اخطؤوا فيه والسبب بحسب رأي الباحث هو أن للمنادى أنواع خمسة (العلم والنكرة المقصودة والمضاف وشبه المضاف والنكرة غير المقصودة) والعلم والنكرة المقصودة مبنيان والبقية منصوبان وتجد قصور لدى الطلبة في توظيف هذه القاعدة النحوية في أثناء الكتابة فحركتة دائما الضمة حتى لو كان موضعة النصب وليس البناء أي أن الطلبة لا يميزون بين أنواع المنادى .

11- المفعول لأجله :

جاء هذا الموضوع بالمرتبة الثالث عشرة إذ بلغ عددا لمخطئين فيه (18) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (36%) أي أكثر من ثلث الطلبة قد اخطؤوا فيه والسبب حسب رأي الباحث يعود إلى قصور الطلبة في معرفة منصوبات الأسماء آذ معرفتهم قد تكون منحصرة بالمفعول به الذي يقع علية فعل الفاعل إما المفعول لأجله الذي يعد سببا لوقوع الفعل فبعيد عن مدركات الطلبة وقد يكون العامل الزمني اثر في نسيان الطلبة للقاعدة النحوية الخاصة بهذا الموضوع وتوظيفها في إثناء الكتابة .

12- الفاعل :

جاء هذا الموضوع بالمرتبة الرابعة عشر إذ اخطأ فيه (15) طالبا وطالبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (30 %) أي اقل من ثلث الطلبة بقليل وهي نسبة عالية والسبب في رأي الباحث يعود إلى قلة معرفة الطالب بالعلامات الإعرابية فهو لا يعرف إلا الضمة علامة للرفع بينما توجد هنالك علامات أخر مثل الواو والألف ولكن هذا الأمر غاب من مدركات الطالب فحصلت أخطاء كثيرة بسبب قلة معرفة الطلبة بهاتين العلامتين (الواو والألف).

13- الخبر :

اخطأ في هذا الموضوع (12) من الطلبة ويشكل نسبة مئوية مقدارها (24 %) وهي نسبة عالية والسبب في ذلك يعود إلى ضعف القدرة على إدراك العلاقة المعنوية بين أركان الجملة الاسمية مما يؤدي إلى قلة إدراك العلامات الإعرابية اللازمة لتلك العلاقة وقد يكون لأنواع الخبر سببا في هذه الأخطاء وما يقع في الخبر من تقديم وتأخير قد يربك الطالب في معرفة الحركة الإعرابية المناسبة .

14- الفعل الضارع المنصوب :

جاء هذا الموضوع بالمرتبة السادسة عشرة إذ اخطأ فية (12) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (24%) أي أكثر من ربع العينة اخطأ فيه والسبب في ذلك يعود إلى قلة معرفة الطالب بالمؤثرات اللفظية التي تغير حركة الفعل المضارع فهناك ضعف في إدراك العلاقة بين أدوات النصب والفعل الضارع المنصوب فنجد أكثر الطلبة لم يغيروا حركة الفعل بل أبقوه مرفوعا .

15- الأفعال الخمسة :

اخطأ في هذا الموضوع (9) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (8%) أي ما يقارب ربع الطلبة قد اخطؤوا في هذا الموضوع والسبب قد يعود إلى الفاصل الزمني بين دراسة الطالب لهذا الموضوع وبين تصحيح اجابتة في الدعوى القانونية إذ أن الطالب درسه في المرحلة الثانوية ولم يدرسه في الجامعة مما قد يؤدي إلى نسيان القاعدة النحوية الخاصة بالموضوع
وخاصة في حالتي النصب والجزم .

16- الصفة :

جاء هذا الموضوع في المرتبة الثامنة عشرة إذ اخطأ فيه (7) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (14%) وهي نسبة عالية قياسا بسهولة هذا الموضوع وقد يعود بين الصفة والموصوف والتي تترجمها الحركة السبب إلى قصور فهم الطالب للعلاقة المعنوية الأعرابية الواحدة للاثنين هذا بالإضافة إلى أن من الطلبة من لدية ضعف في معرفة أركان الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية فالاسمية تتكون من المبتدأ والخبر وما عدا ذلك هو فضلة والفعلية تتكون من الفعل والفاعل والمفعول به وما عدا ذلك فضلة فنجدة لا يميز بين مكونات هذه الجمل ولا يميز بين التوابع أيضا فيعطي التابع حركة ارتجالية قد تكون مخالفة للقاعدة النحوية .

17- المفعول المطلق والمفعول معه :

احتل هذان الموضوعان المرتبة التاسعة عشرة إذ اخطأ فيهما (5) من الطلبة وشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (10 %) والسبب قد يعود إلى ضعف الطالب في الوصول إلى معنى الجملة وبذلك تجدة لا يفرق بين المفعولات والتوابع فمثلا عندما يكتب الطالب في الدعوى (قال قولا سيئا) بهذه الصورة أو (قمت ومحمد) فلم يعرف أن (قولا) مفعولا مطلقا و(محمدا) مفعولا معه فكتبها مرتجلا للعلامة الإعرابية وقد يكون للزمن اثر في نسيان الطالب للقاعدتين النحويتين الخاصتين بالموضوعين وما توجبانه من حركات إعرابية وفي بعض الأحيان يقام المصدر مقام فعله فيحذف لذلك الفعل وهذا قد يكون بعيدا عن مدركات الطالب فيضع حركة إعرابية مغايرة للقاعدة النحوية .

18- المجرور بحرف الجر والفعل المضارع المرفوع :

على الرغم من سهولة الاسم المجرور إلى أن الطلبة اخطؤوا فيه وكان عددهم (4) من الطلبة ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (8%) والسبب قد يعود إلى كثرة حروف الجر إذ تبلغ (20) حرفا ولم يألف الطالب منها إلا الحروف الآتية (في ،على ،من ،إلى ، اللام ، عن ،الباء) أما البقية فلم يدرسها لذلك حرك ما بعدها بحركة مخطوءة تخالف القاعدة النحوية أما في ما يخص الفعل المضارع المرفوع فهو أيضا من الموضوعات السهلة ولكن الطلبة اخطؤوا فيه بالعدد نفسه والنسبة المئوية نفسها وقد يعود السبب إلى أن الطلبة في كلية القانون ألفوا الموضوعات القانونية ونسوا قواعد اللغة العربية والحركات الإعرابية والتميز بين الأفعال

الماضية والأفعال المضارعة وأفعال الأمر وما ينسجم مع كل فعل من حركة إعرابية لذلك نصبت بعض الأفعال المضارعة الواردة في الدعاوى القانونية .

19- المفعول فيه والمبتدأ :

اخطأ في هذين الموضوعين (3) من الطلبة وقد شكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (6%) وقد يعود السبب إلى قصور الطلبة في فهم القاعدة النحوية وتوظيفها في أثناء الاستعمال ففي موضوع المفعول فيه تجد إن الطلبة لا يعرفون إعراب الأزمنة أو الجهات الواردة في الدعوى القانونية فيضعون علامات إعرابية ارتجالية مغالطة للقاعدة النحوية وربما يعود السبب إلى تراكم سنوات الدراسة والفاصل الزمني البعيد فلم يدرسها الطالب منذ مرحلة الثانوية إما موضوع المبتدأ فقد يكون للتقديم والتأخير سبب في إرباك الطالب وعدم معرفة الحركة الإعرابية للمبتدأ .

20- فعل الأمر معتل الأخر :

اخطآ في هذا الموضوع طالبان ويشكل هذا العدد نسبة مئوية مقدارها (4%) وقد يعود السبب إلى أن الطلبة دائما يضعون السكون على أخر فعل الأمر بوصفة مبنيا ولا يفرقون بذلك بين الصحيح والمعتل فعلامة الأخير حذف حرف العلة ولكن الطالب في كلية القانون قد يكون نسى هذه الموضوعات النحوية ويكتب بصورة ارتجالية مخالفة للقاعدة النحوية .ومن خلال استعراض الباحث نسبة المخطئين في الموضوعات النحوية يرى أن هذه النسب من الأخطاء النحوية عالية جدا وتشير إلى ضعف تمكنهم من المادة إذ لم يوجد طالب واحد لم يرتكب خطا نحويا وهذا تأكيد لما ذهبت إليه الدراسات السابقة (دراسة السعدي 2001) و (دراسة الجبورية 2002)

الفصل الخامس

في ضوء نتائج البحث يمكن تقديم عدد من الاستنتاجات وعددا من التوصيات وعددا من المقترحات كما يأتي :

أولا- الاستنتاجات :

1- ضعف مستوى طلبة كلية القانون في الموضوعات النحوية بشكل كبير وملفت للنظر .

2- سنة واحدة لا تكفي لتدريس اللغة العربية في كلية القانون .

3- قلة التركيز على معاني النص القانوني بما يخل في شخصية القائم بالدعوى القانونية وأضعاف حجته لان فهم المعنى واقع في الحركة الإعرابية الصحيحة وان للحركة الإعرابية الصحيحة أثرا في إظهار المعنى وتبيانه.

4- هنالك أخطاء نحوية أخلت بالمراد من بعض النصوص القانونية الواردة في الدعوى وهذا ما يؤكد وجود علاقة وثيقة بين القانون ودراسة اللغة العربية .

5 - أن للفاصل الزمني أثرا في نسيان الطلبة للموضوعات النحوية لذلك لم يوظفوها بشكل جيد.

ثانيا : التوصيات :

1- التركيز على الموضوعات النحوية التي اخطأ فيها الطلبة .

2- إضافة موضوعات أخر في مراحل أخر تسهم في توظيف ما تعلمه الطالب في مواقف جديدة

ثالثا : المقترحات :

1- إجراء دراسة مماثلة لتعرف الأخطاء الإملائية لدى طلبة كلية القانون .

2- إجراء دراسة تهدف إلى تقويم تدريس اللغة العربية في كلية القانون .

3- إقامة دراسة حول أسباب ضعف الطلبة في استحضار القاعدة النحوية واستخدامها في مواقف جديدة .

المصادر والمراجع

- القران الكريم .

1- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (392 هـ) ، الخصائص، تح : محمد علي النجار ،ط2 ، بيروت ، د ت .

2- ابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (686 هه) ، ابن الناظم عل الألفية ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، بيروت ، د ت.

3- جابر ، عبد الحميد جابر ، وأحمد خيري كاظم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، مصر ، دار النهضة ، د ت .

4- الجبوري ، رغد سلمان علوان ، الأخطاء اللفظية فيمل يتحدث به مدرسوا اللغة العربية في المدارس المتوسطة والثانوية دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، 2002 .

5- الجبوري ، عمران جاسم حمد ، الأخطاء الإعرابية لدى طلبة قسم اللغة العربية في الموضوعات المقررة للمرحلة الإعدادية تشخيصها وعلاجها ، أطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد 1995 .

6- الحمداني ، انتصار جواد كاظم ، الأخطاء النحوية لدى طلبة المرحلة المتوسطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 2000 .

7- الدليمي ، طه وآخرون الأخطاء النحوية لدى طلبة قسم اللغة العربية (دراسة مقارنة) ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، الجمعية العراقية للعلوم ، العدد 15 ، 1990 .

8- الدليمي ، كامل محمود نجم ، أخطاء الطلبة النحوية في المرحلة الإعدادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1980 .

9- الزلمي ، مصطفى إبراهيم ، أصول الفقه، ج 1 ،القاهرة ,2009 .

10- السعدي ، احمد حسين حسن ، الأخطاء النحوية فيما يقرؤه طلبة قسم اللغة العربية في كليات التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، 2001.

11- السيد ، فؤاد البهي علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري ، ط2 ، القاهرة ، 1971 .

12- عبد المجيد ، عبد العزيز ، اللغة العربية أصولها النفسية وطرق تدريسها ، مصر ، دار المعارف 1961 .

13-الفارسي ، أبو علي ، كتاب التكملة ، تح : كاظم بحر مرجان ، العراق ، جامعة بغداد ، 1983.

14- قاسم خليل ، ونعمة رحيم العزاوي ، أصول تعليم اللغة العربية والدين ، ط2 ، النجف الاشرف ، مطبعة الآداب ، 1966 .

15- يحيى ، محمد مصطفى ، القراءة وطرق تعليم المبتدئين ، العراق ، مطبعة جامعة بغداد 1967 .